E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/5
10 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١-٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الثانية: الأراضي، والتصحر والغابات والتنوع الاحيائي

إدارة النظم الايكولوجية الهاشة: التنمية المستدامة للجبال

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٤	٣
أولا -	لمحة عامة	٥ - ١٤	٤
	ألف - قضايا الجبال والثغرات المحددة وفرص العمل	٥ - ٩	٤
	باء - الصعوبات المواجهة	١٠	٥
	جيم - الإطار الزمني	١١	٥
	دال - نماذج التنمية	١٢ - ١٤	٦
ثانيا -	استعراض التقدم المحرز، والمسائل السياسية الرئيسية والخبرات	١٥ - ٩٣	٦
	ألف - خبرات البلدان	١٥ - ٢٩	٦
	١ - البلدان المتقدمة النمو	١٥ - ٢٢	٦
	٢ - البلدان النامية	٢٣ - ٢٧	٨
	٣ - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٢٨ - ٢٩	٩

95-02427 150295 170295

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
باء - خبرات المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية	٣٠ - ٤٦	١٠
١- المزارعون	٣٠ - ٣٣	١٠
٢- المرأة والأطفال والشباب	٣٤ - ٤٠	١١
٣- السكان الأصليون	٤١ - ٤٢	١٢
٤- المنظمات غير الحكومية	٤٣ - ٤٤	١٣
جيم - المسائل المتصلة بالمالية والتكنولوجيا	٤٧ - ٦٧	١٤
١- المالية	٤٧ - ٥٦	١٤
٢- التكنولوجيا	٥٧ - ٦٧	١٦
دال - التطورات والخبرات الأخيرة في مجال التعاون الدولي	٦٨ - ٩٣	١٩
١- العمليات الحكومية الدولية	٦٨ - ٧٠	١٩
٢- مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٧١ - ٨٦	١٩
٣- المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة	٨٧ - ٩٣	٢٣
ثالثا - الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بالتدابير التي تتخذ	٩٤ - ١٠٧	٢٥
ألف - الاستنتاجات	٩٤ - ١٠١	٢٥
باء - التدابير المقترحة	١٠٢ - ١٠٧	٢٩

مقدمة

١ - يصـــف هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (إدارة النظم الايكولوجية الهاشة: التنمية المستدامة للجبال)[١] منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ويتضمن مجموعة من التوصيات للعمل. وقد أعد التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة مهام الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وفي المؤتمر، سلمت الحكومات بأن الجبال مصدر هام للمياه والطاقة والتنوع البيولوجي، وأنها كذلك مصدر لموارد رئيسية مثل المعادن، والمنتجات الحراجية، والمنتجات الزراعية والاستجمام. وجرى تفهم أن النظم الايكولوجية الجبلية أساسية لبقاء النظام الايكولوجي العالمي، وأن نحو ١٠ في المائة من سكان العالم يعتمدون على الموارد الجبلية بصورة مباشرة، وأن نسبة مئوية أكبر من ذلك بكثير (تقدر بنحو ٤٠ في المائة من سكان العالم) تنتفع من موارد جبلية أخرى، تشمل بوجه خاص المياه (يقدر أن الجبال مصدر ٨٠ في المائة تقريبا من موارد المياه في العالم).

٢ - ويتضمن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ مجالين برنامجيين للعمل: (أ) توليد وتعزيز المعارف عن بيئة النظم الايكولوجية الجبلية وتنميتها المستدامة؛ و (ب) تشجيع التنمية المتكاملة لمستجمعات المياه، وفرص المعيشة البديلة. غير أنه في حين أن للمجالين مغزاهما الخاص، فقد تمت معالجتهما معا في هذا التقرير، مع الاهتمام بصورة خاصة بالحاجة الى نهج متكامل للنظم الايكولوجية إزاء التنمية المستدامة للجبال.

٣ - وقد وضعت الشبكة التي أنشئت أثناء الاجتماع الأول المشترك بين الوكالات المخصص للفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، المعقود في روما في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤، مجموعة من المقترحات للعمل من جانب منظمات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية المشتركة في التنمية المستدامة للجبال. وجرى الاتفاق بصورة عامة على أنه يلزم بذل جهد خاص لرفع مستوى "برنامج العمل للمناطق الجبلية" الى درجة أعلى في برامج التنمية الدولية والوطنية. ووافقت المنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه، على الاعتراف بالفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بصيغته المعتمدة من المؤتمر، كأساس للعمل، وعلى الاشتراك مع الحكومات في برامج تنمية الجبال بروح من التعاون. وبتشجيع من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالجبال، سيعقد مؤتمر للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في شباط/فبراير ١٩٩٥، بالاضافة الى مجموعة من المشاورات الحكومية الدولية الاقليمية بدأت في كانون الأول/ديسمبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وستستمر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويمكن أن تجرى مشاورات في افريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية في وقت لاحق، في عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٦.

٤ - وبالرغم من أن عددا كبيرا من أنشطة التنمية الحضرية الهامة يقع في الجبال، يركز التقرير الحالي أساسا على النهج الجديدة المتعلقة بالإدارة المتكاملة لقاعدة الموارد الطبيعية، والتفاعل بين سكان الجبال

الريفيين والموارد الجبلية الريفية من حيث سبل المعيشة المستدامة، والجهود المبذولة لضمان التنمية السليمة بيئيا والمستدامة للمناطق الجبلية.

أولا - لمحة عامة

ألف - قضايا الجبال والثغرات المحددة وفرص العمل

٥ - تعتبر النظم الايكولوجية والبيئات الجبلية ذات أهمية حاسمة بوصفها مستودعات للمياه. وهي غير مستقرة من الناحية الطبيعية في كثير من الأحيان (إذ تخضع للزلازل، والانزلاقات الأرضية وظواهر البراكين والسيول)، وأحيانا غنية بالموارد المعدنية. وتتميز النظم الايكولوجية الجبلية، من الناحية البيولوجية، بالتقسيم الى مناطق عمودية، و "بيئات" مناخية صغيرة، تولد تنوع بيولوجي ثري وإن كان هاشا. وبصورة متميزة، فإن المجتمعات البشرية في الجبال معتمدة على نفسها، ولديها معرفة مفصلة بالنظم الايكولوجية التي تعتمد عليها وبكيفية الاستفادة منها. ويوازي تنوع الثقافة وثراؤها التنوع البيولوجي، ويعتبر إضفاء دلالة مقدسة و/أو دينية محددة على الجبال، ذاتها، من السمات الثقافية البارزة، في كثير من الأحيان.

٦ - ويصعب التعميم نتيجة لتشعب النظم الايكولوجية الجبلية وتنوعها. وقد جرى التسليم بالحاجة الى نهج شامل، متعدد التخصصات، للتنمية المستدامة للجبال، مع تمكين الشعوب الجبلية ومشاركتهم الفعالة، وكذلك بالحاجة الى مواصلة زيادة الوعي بأهمية النظم الايكولوجية الجبلية، ومشاكلها وامكاناتها، على جميع مستويات المجتمع. ومن المسلم به أن انتشار الفقر المطلق والنسبي في المناطق الجبلية والنتائج الفرعية لتدهور النظم الايكولوجية الجبلية من الأسباب الرئيسية لتعبئة الجهود الدولية الرامية الى مساعدة البلدان[٢] على وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة للجبال. وسيكون من المسائل ذات الأولوية تطوير واختبار نماذج قابلة للتكرار المحتمل للتخفيف من شدة الفقرة في الريف[٣]، تستطيع التغلب على العقبات التي تواجه السكان في مناطق المرتفعات، وتيسر انتقالهم الى ظروف معيشة أكثر استدامة. ويجب أن تقوم هذه النماذج على المعارف والقدرات والفرص المحلية، مما يشير بدوره الى أن النماذج المكيفة المتعددة يحتمل أن تكون أنجح من النهج القائمة على أساس نموذج موحد للتنمية بالنسبة للمناطق الجبلية.

٧ - وهناك افتقار عام الى الآليات المؤسسية الملائمة لضمان الأخذ بنهج متكامل نظرا لتشعب النظم الايكولوجية الجبلية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها الأمر. وبالاضافة الى ذلك، هناك مجال لتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالمناطق الجبلية، وللتدريب وبناء القدرات حتى يتسنى تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١. ويجري التأكيد على الحاجة الى المشاريع والبرامج الطويلة الأجل والى رصد فوائدها البيئية في الأجل الطويل.

٨ - وينبغي أن تحظى الصلات القائمة بين المعارف والممارسات التقليدية وتأثيرها على النظم الايكولوجية بمزيد من الاهتمام. وتحتاج الصلات بين جمع البيانات والبحوث والاستفادة من النتائج وتطبيقها

الى دعم. وهناك مسألة متكررة تتمثل في طلب زيادة جمع البيانات العملية المنحى والبحوث المرتبطة بمجالات تجريبية محددة تستطيع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المختلفة أن تنسق فيها التدخلات. وينبغي أن تكون البحوث أكثر استجابة أيضا لاحتياجات وتطلعات سكان الجبال. وتم تحديد تحسين نظم المعلومات وإقامة الشبكات وقواعد البيانات التي يسهل الوصول اليها كمجال من مجالات العمل ذات الأولوية.

٩ - وقد كانت الموارد الطبيعية والبشرية للجبال تستنزف على مر السنين لصالح الأراضي الواطئة. غير أن البلدان الجبلية تستطيع في الوقت الحالي، أن تدعم البرامج التي تضطلع بها في المرتفعات بدرجة أكبر بإعادة تحويل بعض عائدات الفوائد المستمدة من الجبال (مثل الطاقة المائية، والتعدين والحراجة والسياحة) الى المرتفعات، حيثما يكون ذلك مناسبا. ويرى البعض أن تمكين المجتمعات الجبلية، بما في ذلك زيادة الرقابة على حفظ الموارد المحلية وإدارتها، خطوة لازمة في استراتيجية للتنمية المستدامة للجبال، حتى تشارك بصورة مباشرة في الأنشطة المدرة للدخل.

باء - الصعوبات المواجهة

١٠ - تتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية التي تتم مواجهتها حتى الآن في عدم النظر إلى المناطق الجبلية على أنها شيئ خاص ولديها إمكانيات خاصة بها وأنها من ثم تستحق اهتماما خاصا. ويتضح ذلك من عدم وجود برامج تتعلق بالجبال لدى الوكالات، وربما يتضح حتى ذلك بصورة أكبر على الصعيد الوطني حيث لا يزال من النادر وجود إدارات أو برامج أو تشريعات تعالج بطريقة شاملة المسائل المتصلة بالجبال. وفي كثير من الأحيان، تحظى المناطق الجبلية والسكان الذين يعيشون فيها بالنصيب الأصغر من البرامج الوطنية العامة للتعليم والصحة والهياكل الأساسية وما الى ذلك، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن تكلفة تزويد الفرد بهذه الخدمات في المناطق الجبلية النائية تفوق المتوسط القومي، ومن ثم تعتبرها الوكالات القطاعية "غير اقتصادية"، وإلى عدم الاعتراف الكافي بقيمة الموارد الطبيعية الجبلية. ولذلك، فبالإضافة إلى الجهود القطاعية الجارية، هناك حاجة الى وضع برامج شاملة، على الصعيدين الوطني والدولي، تستهدف على وجه التحديد المناطق الجبلية، أو من الأفضل أن تنشأ هذه البرامج في المناطق الجبلية.

جيم - الإطار الزمني

١١ - إن ثقافات الجبال قديمة، وأحيانا قديمة جدا. وهناك برامج وطنية ودولية تجري منذ عدة عقود في الجبال. وينبغي التأكيد على أن المشاورات الدولية التي تجري بشأن التنمية المستدامة للجبال كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ستستغرق وقتا طويلا. وعليه، فإن "برنامج عمل المناطق الجبلية" بحاجة إلى تأكيد خاص من أجل تحقيق التخطيط والتشريع والاستثمار الوطني المطلوب، وحتى في ذلك الوقت لا يمكن أن يتوخى إلا تحقيق جزئي لبرنامج العمل الحاسم هذا. وعليه، فإن التأكيد ينبغي أن يتركز على صياغة وإقامة آليات دعم مرنة وطويلة الأجل، مع قيام سكان الجبال أنفسهم بدور رائد، وتحديد

الجدول الزمني. غير أن هناك حاجة ملحة لتحقيق تقدم كبير وتقديم دعم أكبر في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرات.

دال - نماذج التنمية

١٢ - قدم اتحاد البحث والتطوير في الإقليم الايكولوجي للأنديز نهجا جديدا للأبحاث في مجال تنمية الجبال، عن طريق النظر الى المسائل الجبلية من وجهة نظر النظم الايكولوجية الشاملة، وجعل هذه الأبحاث مفتوحة لمختلف الشركاء بجهد تعاوني. وعند العمل على الصعيد المحلي، يتمثل النهج في أنه نهج "لاتحاد مفتوح" تشارك فيه مجموعة من وكالات حكومات منطقة الأنديز تعمل مع منظمة أو عدة منظمات غير حكومية، وتقوم بعملية تنسيق عام من "لجنة" غير رسمية تكون جميع المنظمات المشاركة ممثلة فيها.

١٣ - طرأت على برنامج العمل للغابات المدارية، منذ بدء العمل به في عام ١٩٨٥، سلسلة من التنقيحات والتعديلات، غير أنه تبين أنه برنامج صالح. وقد شارك فيه حتى الآن أكثر من ٩٠ بلدا ناميا (ليست كلها بلدانا استوائية). وقد وضع البرنامج آليات لتنمية البرامج القائمة على المشاركة والمناقشات عامة التي تتصل بمساهمة قطاع الغابات في التنمية الوطنية التي ستكون ملائمة لصياغة "برامج عمل المناطق الجبلية" أيضا.

١٤ - وبالاضافة إلى هذين المثلين، يجري استحداث واختبار مجموعة كبيرة من النماذج التشغيلية الجارية والحديثة لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. وتتضمن هذه النماذج برامج للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية مثل صندوق الملك ماهندرا لحفظ الطبيعة (نيبال)، وبرنامج آغا خان لدعم الريف (باكستان)، ومعهد الجبال (جبال الهملايا والأنديز، والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للأبحاث في مجال زراعة الغابات، والمركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة؛ وحكومات وطنية كثيرة تتمتع أو لا تتمتع بدعم خارجي.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز، والمسائل السياسية الرئيسية والخبرات

ألف - خبرات البلدان

١ - البلدان المتقدمة النمو

١٥ - تتصل التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الصناعية في المناطق الجبلية بمغادرة السكان، والتخلي عن النظم المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية (مثل الغابات والمراعي الجبلية)، والاستخدام المتزايد للأراضي في الأنشطة الترفيهية، وتوفير الحماية من المخاطر الطبيعية.

١٦ - كثيرا ما تكون مغادرة السكان للمناطق الجبلية في أوروبا، ولا سيما في اسبانيا وفرنسا، نتيجة لظهور فرص اقتصادية في المراكز الصناعية والحضرية في الأراضي الواطئة المنخفضة، بالإضافة إلى عدم توافر فرص كافية للعمل ولتحسين فرص كسب العيش في الجبال. وعلى سبيل المثال، ففي استراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، أدى "التحديث" في إدارة المراعي إلى الانسحاب من المراعي الهامشية، التي لم تعد هناك حاجة لها أو أصبحت غير اقتصادية لاستخدامها في الرعي.

١٧ - وبفضل الاستثمارات الكبيرة في الهياكل الأساسية للسياحة والترفيه انعكس اتجاه نزوح السكان الآن. وأصبحت بعض المناطق الجبلية منتجعات جذابة وغالية للتزلج على الجليد (أسبين، كولورادو، في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكورتينا دامبيزو، في إيطاليا) أو أصبحت شعبية لدرجة أنه أصبح من الضروري توفير الثلج الاصطناعي والضوء (في اليابان مثلا) للمتزلجين لمدة ٢٤ ساعة في اليوم للوفاء بالاحتياجات. وهذا بدوره يؤدي الى ضرورة تشييد طرق سريعة وفنادق فخمة، ومصاعد للمتزلجين، وما إلى ذلك، وإعادة تشكيل الانحدارات الجبلية لتكون مسالك للتزلج، مما يخلق ضغوطا بيئية جديدة.

١٨ - وأدى التحول من الزراعة إلى السياحة إلى زيادة الطلب على التدابير الأمنية لمكافحة الظواهر الطبيعية. ويمكث السكان الأصليون داخل المباني أثناء العواصف الثلجية، ويتعودون على الثلج والأحوال الجوية والمخاطر المتزايدة لحدوث انهيارات ثلجية. غير أن أغلبية السياح في الجبال يشترطون أن تظل الطرق مفتوحة في جميع الأوقات، ولا يدركون التغيرات السريعة التي تحدث في الطقس في الجبال. وتشكل الاستثمارات اللازمة لمكافحة السيول والانهيارات الثلجية لحماية السياح الزائرين أضعاف الاستثمارات اللازمة لحماية السكان الأصليين.

١٩ - وفي الوقت نفسه، أصبح من الصعب بصفة متزايدة إنشاء وحفظ غطاء من الغابات الثابتة ونباتات الرعي يكون مزودا بمهام حماية كافية. وقد تم تحريج كثير من المناطق الجبلية في البلدان الصناعية أو أعيد تحريجها في القرن التاسع عشر. وتعاني اليوم هذه المناطق المحرجة وما تبقى من الغابات الطبيعية تقريبا من قلة التدخلات في زراعة الغابات والعناية به، وتجاوز حد العمر، والتحكم غير الكافي في الأحياء البرية الزائدة عن الحاجة (التي لا يقدرها الجمهور بالإضافة إلى أنها أنشطة غير اقتصادية بصفة عامة) والظروف البيئية الجديدة مثل تلوث الهواء والخطر الناجم عن تغيرات المناخ.

٢٠ - وإزاء الخطر الذي تعرضت له الغابات الجبلية، اعتمدت البلدان الأوروبية المشتركة في مؤتمر ستراسبورغ الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا قرارا بشأن تكييف إدارة الغابات الجبلية مع الظروف البيئية الجديدة. وقد أسفر ذلك عن قيام تعاون أوثق بين العلماء وأصحاب المهن والمديرين، والمشرعين في مجال حماية الغابات الجبلية وإدارتها، على الصعيدين الوطني والدولي، وعن إجراء استعراض للتشريع وزيادة التمويل في بعض البلدان.

٢١ - غير أن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ لم يؤثر حتى الآن تأثيرا مباشرا كبيرا على سياسات وبرامج البلدان المتقدمة النمو. ولكن اليابان سنت "في حزيران/يونيه ١٩٩٣، القانون الخاص بتعزيز تحسين الأحوال الأساسية للزراعة والحراجة والأعمال التجارية الأخرى في مناطق التلال والجبال". وأصدرت إيطاليا "القانون الجديد للمناطق الجبلية" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وهناك تفهم متزايد في البلدان الصناعية بضرورة الإبقاء على سكان الجبال حيث يعيشون، من أجل ضمان إدارة الموارد الطبيعية ونظم الانتاج بشكل مستدام عن طريق الإعانات المالية وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات)، وحماية الثقافات والتقاليد الجبلية، ومنع حرائق الغابات ومكافحتها.

٢٢ - ولم يبدأ بعد تقديم الدعم إلى برامج التنمية الوطنية. ويتوقع أن تسهم الحلقات التدريبة الإقليمية المشتركة بين الحكومات المزمعة للتحضير للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية الجبلية المستدامة المقترح عقده في عام ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٧٥، أدناه) سينبه الحكومات والوكالات الوطنية إلى احتياجات وإمكانات البرامج الوطنية الخاصة للجبال. ولم يحظ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ حتى الآن إلا على اهتمام محدود جدا على الصعيد الوطني.

٢ - البلدان النامية

٢٣ - هناك حالتان تجعلان الهجرة من الجبال إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية مختلفة اختلافا كبيرا عن الهجرة إلى المناطق الحضرية في أماكن أخرى. أولا، أن الاقتصادات الضعيفة للبلدان النامية لا تستطيع أن تستوعب المهاجرين، الذين يعيش كثيرون منهم في نهاية المطاف في الأحياء الفقيرة الواقعة على أطراف المدن وثانيا، أن الكثافة السكانية في الجبال لا تزال عالية (بالنسبة إلى قدرتها على الاستيعاب واحتياجات الحفظ) وتزداد في كثير من الحالات.

٢٤ - إن المؤسسات التي تعالج موضوع تنمية الجبال في البلدان النامية مؤسسات جديدة مقارنة مثلا ببعض الدوائر الأوروبية لمكافحة السيول والانهيارات الثلجية التي يرقى عهدها إلى أكثر من مائة سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه المؤسسات عادة من عجز في الموظفين. كما أن تمويلها على المدى الطويل غير كاف.

٢٥ - ويستثنى من هذه القاعدة العامة التطورات التي حدثت مؤخرا في كولومبيا وليسوتو. ففي كولومبيا، اسندت إلى الشركات المستقلة الإقليمية، المنشأة بموجب القانون رقم ٩٩ لعام ١٩٩٣ مسؤولية إدارة البيئة. ويقع أغلب هذه الشركات في الأنديز، مما يوفر درجة عالية من الاستقلال الذاتي للمناطق الجبلية في البلد. وفي ليسوتو، يشكل مشروع تنمية مياه المرتفعات، الذي يتضمن تشييد أربعة سدود رئيسية ومجاري مائية لبيع الماء إلى جنوب افريقيا، أهم استثمار ومصدر ممكن لدخل مستمر للبلد الذي يتسم بطابع جبلي في معظمه. وقد حققت ولاية هيماشال براديش في الهند تقدما ملحوظا في التنمية الاقتصادية عن طريق

التحول من اقتصاد قائم على انتاج الأغذية إلى اقتصاد سوقي يقوم على أساس استغلال فرص تنمية زراعة البساتين في البيئة الجبلية.

٢٦ - وقد حققت عدة بلدان نامية تقدما كبيرا في التنمية الريفية القائمة على المشاركة وفي إدارة مستجمعات المياه في المرتفعات، مقارنة بالبلدان الصناعية في المناطق المعتدلة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن المناطق الجبلية في البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية كثيرا ما تتسم بكثافة سكانية عالية في المناطق التي لا يزال من الممكن ممارسة الزراعة فيها، حتى ارتفاعات تزيد على ٣ ٠٠٠ متر فوق سطح البحر. وتتضمن الأساليب القائمة على المشاركة في الحراجة المجتمعية، وحفظ التربة والمياه، وإدارة مستجمعات المياه؛ المشاركة الشعبية، وطرائق التخطيط من أسفل إلى أعلى التي يطبقها في الوقت الراهن عدد كبير من البرامج في مختلف الحالات[٤].

٢٧ - وعلى الرغم من وجود طائفة متنوعة من الأنشطة الجارية في المناطق الجبلية في البلدان النامية، فإن عددا قليلا من هذه الأنشطة يمكن أن ينظر إليه باعتباره مشروعا أو تعزيزا لمتابعة الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بصورة عامة. ومن ناحية أخرى، هناك، إمكانية بأن تصبح عدة مبادرات، على الرغم من أنها ليست متابعة مباشرة للفصل ١٣، الخطوات الأولى نحو وضع "برنامج عمل وطني شامل للجبال"، وتعتزم حكومة فييت نام بوضع استراتيجية للأراضي المرتفعة ومستجمعات المياه التي تسكنها أقليات إثنية. ولدى بلدان أخرى خبرات سابقة ذات صلة مثل اثيوبيا (اصلاح الأراضي المرتفعة)، والمغرب (التنمية الريفية في إقليم أزيلال)، وغينيا (فوتا جالون). غير أن الطريق ما زال طويلا لتوعية المخططين وراسمي السياسات في البلدان النامية بإمكانيات تنمية الجبال، واحتياجاتها المحددة.

٣ - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٢٨ - إن المشاكل المتصلة بالمناطق الجبلية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مماثلة لمشاكل البلدان الصناعية. غير أن الهجرة نحو المناطق الحضرية، وإهمال تدخلات إدارة الغابات يزدادان تفاقما بسبب المستويات العالية جدا لتلوث الهواء، والتغيرات الهيكلية التي أثرت على القدرة المؤسسية، والخبرة المحدودة للتخطيط القائم على المشاركة المتعددة القطاعات.

٢٩ - ومتابعة لمؤتمري ستراسبورغ وهلسنكي الوزاريين المعنيين بحماية الغابات في أوروبا، عقدت الحكومة التشيكية اجتماعين دوليين بشأن حماية غابات مستجمعات المياه المتأثرة بتلوث الهواء. وفي عام ١٩٩٣، قامت حكومة بولندا، تنفيذا لتوصية هذين الاجتماعين، بتنظيم مؤتمر وطني بشأن "الأخطار البيئية في غابات سوديتين الغربية". وقد قدم اقتراح لإنشاء مركز لإصلاح البيئات الجبلية المتدهورة في جبال هيرسينيان.

باء - خبرات المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية

'١' المزارعون

٣٠ - يشمل المزارعون في الجبال أفراد المجتمعات المحلية الأصلية، ومزارعي الكفاف الذين يمارسون الفلاحة المتنقلة، وهي المزارع الأسرية الصغيرة، والمزارع المتوسطة والكبيرة (الأحراج وأشجار الفاكهة)، ومزارع ومشاريع تربية الماشية. ومن النادر نسبيا وجود وحدات موحدة جغرافيا من المزارع الجبلية ذات الملكية القانونية. بل أن دخل الأسرة الزراعية يتأتى عموما من مجموعة شديدة التنوع من الأنشطة، بما في ذلك تربية الماشية، والزراعة المختلطة في عدة قطع صغيرة متناثرة من الأرض، وجمع منتجات الأحراج، والصيد وصيد السمك، والعمالة غير الزراعية، والصناعات والحرف اليدوية المنزلية، والسياحة.

٣١ - ونظرا لتعدد وجوه مصادر دخل مزارعي الجبال، لا تصل إليهم عادة الخدمات التقليدية للإرشاد القطاعي، إما بسبب بُعد المواقع وتشتتها، أو لأن وحدات الإنتاج في كل خط إنتاجي (البن والشاي والحبوب والماشية والفاكهة) تعتبر مفرطة في الصغر. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا للوضع غير المستقر عموما للدخل ولحالة حيازة الأراضي، فإنهم عادة لا يكونوا مؤهلين لبرامج الائتمانات العادية. وعلاوة على ذلك، تعتمد زراعة الجبال على استغلال بيئات ايكولوجية شديدة التنوع والتعقيد كثيرا ما تكون المعارف المحلية فيها أرقى مما يستطيع موظفو الإرشاد تقديمه استنادا إلى البحوث والخبرات المستمدة من نظم الزراعـــة الموسعة في الأراضي الواطئة. فبدون زيادة البحوث الموجهة للاحتياجات المحددة لنظم الانتاج الجبلية (من قبيل ما يقوم به المركز الدولي للبطاطس التابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية وغيره من جهود)، من غير المرجح أن تستفيد تلك النظم من المزيد من الخدمات الإرشادية.

٣٢ - ويجري إحراز قدر من التقدم للتغلب على المشاكل المذكورة أعلاه من خلال البرامج الخاصة للتنمية المتكاملة للمرتفعات، التي تتضمن توفير الائتمانات الجماعية، وعناصر الإرشاد المتعددة الأغراض على مستوى القرية، ووضع اتفاقات لشغل الأحراج، وإقامة رابطات للمزارعين، وما شابه ذلك. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه لمواصلة تطوير خبرات الماضي الواعدة والمخططات التجريبية والمشاريع الرائدة القائمة، وتطبيق الدروس المستفادة.

٣٣ - إن مزارعي الجبال لم يستفيدوا بدرجة كبيرة من الزيادات المثيرة التي حدثت في الإنتاج الزراعي عقب "الثورة الخضراء" وتحويل الزراعة إلى القطاع الخاص في البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا. فالخدمات الزراعية والحيازة المستقرة للأراضي التي تتوفر لمزارعي الأراضي الواطئة لا تتاح بصورة عامة لمزارعي المرتفعات، الذين تختلف احتياجاتهم. وجانب كبير من تكنولوجيا الثورة الخضراء لا يعمل بصورة سليمة في المرتفعات، وفي المناطق التي تنعدم فيها إمكانيات الوصول المحسَّنة. ورغم أن هناك بضع ممارسات يمكن تطبيقها بشكل عام، مثل تسمين الماشية، وزراعة الأشجار البقلية، وإقامة الحواجز النباتية ضد تآكل التربة، فإن الحلول المحلية ذات الطبيعة المتكاملة عادة ما تكون مطلوبة.

٢ - المرأة والأطفال والشباب

٣٤ - إن عدد العمال المهاجرين الذين ترجع أصولهم إلى مناطق جبلية - كل أسرة في جبال أطلس في المغرب وفي جبال مالوتي في ليسوتو يعمل أحد أفرادها الذكور في مكان آخر - وارتفاع معدلات المواليد في بعض المناطق الجبلية التي تتسم بالفعل بكثافة سكانية (جبال الانديز والهيمالايا على وجه الخصوص)، تجعل من النساء فئة هامة يتعين إشراكها في تصميم وتنفيذ برامج تنمية الجبال.

٣٥ - وفي كثير من الأحيان، عندما يكون رب الأسرة بعيدا، فإن المرأة التي تترك لإدارة شؤون الأسرة والحيوانات والأرض لا تتمتع بالسلطة اللازمة لاتخاذ القرارات. وفي حالات أخرى، لا تستطيع المرأة المشاركة في اجتماعات خارج البيت، وتجد من المستحيل عليها مواجهة احتمالات زيادة استثمار وقتها وجهودها، لأنها تكون مثقلة بالمسؤوليات بالفعل.

٣٦ - وقد بدأت بعض الحكومات والوكالات الإنمائية في معالجة هذه القضايا بالعمل على إشراك المرأة في تصميم البرامج من المراحل المبكرة، رغم أنها كثيرا ما تغفل تخصيص اعتمادات كافية للجهود الأولية الإضافية، وبالتالي للتكاليف. ومن الناحية الأخرى، فإن نساء الجبال حينما ينتظمن ويدركن أنهن قادرات على تحقيق فوائد، فإنهن كثيرا ما ينشطن جدا في الأنشطة الإنمائية رغم كثرة مشاغلهن. وثمة حاجة ملحة لزيادة مراعاة الخبراء والعاملين في ميدان التنمية لقضايا الجنسين.

٣٧ - وفي عام ١٩٩١، بدأ المشروع الأقاليمي المشترك بين الفاو وإيطاليا للمشاركة في حفظ وتنمية المرتفعات العمل في وقت واحد في خمسة بلدان (باكستان وبوروندي وبوليفيا ورواندا ونيبال). وفي جميع الحالات، كان الفريق الدولي لتصميم المشروع يتألف من رجل وامرأة، ويستمر لمدى ثلاثة أشهر يتم خلالها تصميم المشروع بالتشاور مع سكان مستجمعات المياه بعد إجراء تقييم يشارك فيه سكان الريف لضمان التمثيل الكافي لجميع الفئات. وخلال المرحلة الأولى للبرنامج، التي استمرت عامين، أسفر ذلك البرنامج عن سلسلة من المبادرات المحلية، التي يجري رصدها عن كثب خلال المرحلة التالية التي تمتد لمدة ثلاثة أعوام، بحيث تتمكن تدريجيا من إيجاد بيئتها من خلال الخطة المتعددة الأطراف التي تتطور بالنسبة لمستجمع المياه. وتمثل هذه العملية تحولا كاملا عن التخطيط الإقليمي التقليدي الذي تقوم به الوكالات الحكومية لتحديد برامج عمل كثيرا ما يرى السكان المحليون أنها تتسم بأولوية دنيا.

٣٨ - غير أن الحالة العامة لا تزال تتمثل في أن الأسر الجبلية تبقى متباعدة لفترات طويلة بسبب ضرورة الحصول على الدخل من العمل في الخارج. فالشبان يتركون الجبال بحثا عن مستقبل أفضل في أماكن أخرى، أو ينخرطون في أنشطة مثل الرعي أو التعدين أو الحراجة، تبقيهم بعيدا عن بيوتهم لفترات طويلة. ويُضطر الأطفال من سن مبكرة إلى العمل في رعي الماشية وجلب المياه وجمع الحطب والعلف ورعاية الأخوة الأصغر سنا، بدلا من الالتحاق بالمدرسة (إذا ما وجدت مدرسة). ونتيجة لذلك، فإن المناطق الجبلية تشهد معدلات شديدة الارتفاع لترك الدراسة. والتحدي الذي تواجهه برامج التعليم الأساسي يتمثل

في تبني نُهج تعي هذه الحقائق، ووضع برامج تتسم بالأهمية في الأوضاع المحلية. ولم تبذل جهود كافية لمساعدة الأطفال والشباب على إدراك ما تنطوي عليه بيئتهم من إمكانيات وقيود، ولاتخاذ اجراءات، مع المدرسين والآباء، لتحقيق أسباب معيشة أفضل.

٣٩ - ورغم أن البنك الدولي عرّف، في أحد تقاريره السنوية الأخيرة، المرأة الريفية في البلدان النامية بأنها هدفا استثماريا ينطوي على أعلى الإمكانيات، فإن المخصصات المالية وغيرها من المخصصات الموجهة إلى المرأة، ولا سيما إلى المرأة في الجبال، لا تزال غير كافية على الإطلاق. وهناك مصاعب وعراقيل هائلة تعترض توسيع دور المرأة الجبلية وزيادة مساهمتها، ومشاركتها العامة فلا تشجع الفتيات على مواصلة تعليمهن بعد الدراسة الابتدائية، وبسبب تعدد مسؤولياتهن، كثيرا ما يبقين أميات ويعانين من القيود الثقافية في إعلان آرائهن في حضور الرجال. وكثير من نساء الجبال لا يتكلمن سوى اللغة المحلية التي لا تكون اللغة الرسمية للبلد في كثير من الأحيان، ناهيك عن أن تكون لغة دولية. والتوصيات التي أصدرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي تحدد تدابير يتعين اتخاذها لإكساب المرأة وسائل القوة والإنصاف والمساواة، وللقضاء على التمييز ضد الطفلة، تمثل أحدث الاتفاقات الدولية المتعلقة بمركز الفتيات والنساء[٥]. وينبغي تنفيذ تلك التوصيات في مناطق الجبال أيضا.

٤٠ - وفي حين أن إشراك نساء الجبال في عملية تحقيق التنمية المستدامة أمر يتسم بأهمية استراتيجية ويمكن أن يكون فعالا من حيث التكلفة، فإن ثمة حاجة في كثير من الحالات لطرق عمل جديدة تماما. وتشمل أساليب المشاركة في حفظ التربة والحراجة في المجتمعات المحلية بصورة متزايدة الرسم والرقص وأداء المسرحيات التي تمكّن المرأة من التعبير عن آرائها واحتياجاتها. وتعد مواصلة تطوير هذه الأساليب وتطبيقها على نطاق واسع أمرا لا غنى عنه إذا ما أريد تحقيق تقدم حقيقي.

٣ - السكان الأصليون

٤١ - تحظى النزاعات المسلحة وغيرها من المشاكل التي تواجهها المجتمعات المحلية الجبلية بتغطية واسعة من وسائط الإعلام الجماهيري، إلى جانب قدر من الاهتمام بقضية تنمية الجبال، وكذلك حالة السكان الأصليين في الجبال. ورغم أن النزاعات المسلحة تبرز في وسائط الإعلام بدرجة أكبر وتمثل في الحقيقة معاناة إنسانية هائلة، فربما كان زحف المشردين من سكان الأراضي الواطئة على الجبال بصورة أكثر تدريجية هو الذي ترك آثارا أكثر خطورة على المجتمعات المحلية الأصلية في الجبال على مدى العقود الأربعة المنصرمة. فالآثار المدمرة للزراعة المتنقلة التي تتم على فترات إراحة قصيرة كثيرا ما لا تكون من فعل سكان الجبال، وإنما من فعل مزارعي الأراضي الواطئة المعدمين الذين يزحفون على المناطق الجبلية لاحتلال الأرض بوضع اليد بحثا عن أراض "غير محتلة"، ويطبقون الأساليب الفنية للانتاج المتبعة في الأراضي الواطئة والتي لا تتلاءم مع مناطق المرتفعات المعقدة.

٤٢ - إن التنمية المستدامة للجبال في كثير من المناطق يجب أن تبدأ بتغير الموقف من السكان الأصليين وطريقة معاملتهم؛ وينبغي الاعتراف بحقهم في الأرض، وبما يملكونه من معرفة بالأوضاع المعيشية الخاصة وبإدارة الموارد الطبيعية في الجبال، ويجب حمايتهم من استغلال تجار المخدرات ورجال السياحة وحركات المغاورين. وينطوي ذلك في كثير من البلدان على قضايا بالغة الحساسية. ومع ذلك، يجري إحراز بعض التقدم من خلال منح صكوك رسمية لملكية الأراضي، ومنح استقلال ذاتي جزئي، وممارسة التعليم باللغات المحلية، وما إلى ذلك. وتظهر نماذج إنمائية جديدة تشمل السكان الأصليين في الجبال؛ وثمة حاجة ماسة لهذه النماذج.

٤ - المنظمات غير الحكومية

٤٣ - إن المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك جمعية الجبال الدولية وأولئك الذين يقيمون صلات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية من العاملين في مؤسسات حكومية دولية مثل المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، كانوا مفيدين، ولعبوا في بعض الحالات دورا حاسما في ضمان إدراج فصل مستقل عن الجبال (الفصل ١٣) في جدول أعمال القرن ٢١، وفي موافقة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على ذلك الفصل. وذلك معترف به في الفصل ١٣، حيث يُنص على أنه ينبغي للحكومات الوطنية وللمنظمات غير الحكومية الدولية أن تقوم بما يلي:

"(أ) تنسيق التعاون الإقليمي والدولي وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الوكالات المتخصصة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، والحكومات الوطنية، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية الجبال؛

(ب) تشجيع ربط مبادرات الشعوب على الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية وأنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال تنمية الجبال من قبيل جامعة الأمم المتحدة، ومعهد غابات الجبال، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، وجمعية الجبال الدولية، ورابطة الجبال الأفريقية، ورابطة جبال الإنديز، إلى جانب دعم تلك المنظمات في مجال تبادل المعلومات والخبرات"[٦].

٤٤ - وتقوم المنظمات غير الحكومية الدولية، كالاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بدعم الأنشطة الوطنية والمحلية التي تتراوح بين صياغة خطط العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة والأحراج، وإنشاء المناطق المحمية والمتنزهات الوطنية، وبين الاهتمام بالسكان الأصليين، وجماعات المستخدمين المحليين، وغيرها. ويتم هذا العمل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٤٥ - وتلعب المنظمات غير الحكومية الوطنية دورا متزايد الأهمية في برامج تنمية الجبال. ومن أمثلة ذلك برنامج أغاخان للدعم الريفي في باكستان، والصندوق الاستئماني للملك ماهندرا لحفظ الطبيعة في نيبال، ومؤسسة حفظ الطبيعة في بيرو.

٤٦ - وقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المحلية التي تدعم المجتمعات المحلية في الجبال بدرجة كبيرة، وذلك مع تقدم الاعتراف بها، وبالتالي دعمها. وأدى تزايد تدفق المعلومات إلى المنظمات غير الحكومية والمحلية وفيما بينها إلى تحسين نوعية أنشطتها، وساعد في حالات كثيرة على توضيح دور الشريك الذي تلعبه في الجهود الإنمائية المبذولة إلى جانب الوكالات الحكومية اللامركزية.

جيم - المسائل المتصلة بالمالية والتكنولوجيا

١ - المالية

٤٧ - لا تزال التنمية المستدامة للجبال تمول في مجملها تقريبا على أساس مشاريعي مخصص، وليس على أساس البرامج. ولم تخصص حتى الآن للجبال بعد آليات مالية خاصة، رغم أن هذه الترتيبات لها ما يبررها. كما أن الجبال ليس لديها ما يعادل برنامج المساعدة المالية والتقنية، أو اتفاقية دولية لها آلية تمويل مثل مرفق البيئة العالمية. ولا تزال المحاولات العديدة التي بذلت لربط بناء السدود الكبيرة وبيع الطاقة الكهرمائية ومياه الري بتمويل حفظ وتنمية مستجمعات المياه بصورة متكاملة، محاولات مخيبة للآمال. غير أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي صارا يهتمان في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بالقضايا الإنمائية المتصلة بحفظ الموارد الطبيعية (الأحراج والمياه) في مناطق مستجمعات المياه والجبال.

٤٨ - وكثيرا ما تعاني المناطق الجبلية من الفقر، ليس لأنها غير منتجة، وإنما لأنها لا تحصل على أسعار عادلة لمنتجاتها وخدماتها، التي تشمل المياه، ومنتجات الأحراج وخدماتها، والسياحة والترفيه، والتعدين، والمحاصيل الخاصة التي تنمو في المرتفعات، والفاكهة، والمنتجات الحيوانية (التي تتراوح من الألبان والجبن إلى الملابس والسجاد).

٤٩ - ويبدو أن أحد المصادر المستدامة الرئيسية للدخل في المناطق الجبلية سيتوقف على التطورات الجديدة فيما يتعلق بالتعريفات المائية. وتضطلع ليسوتو حاليا بمشروع كبير للمياه في المرتفعات سيمكّنها من بيع المياه إلى جنوب افريقيا. وسيكون ذلك واحدا من الحالات الأولى لترتيب مالي رئيسي يُعترف من خلاله بقيمة المياه كمورد طبيعي نادر. فمعظم التعريفات المائية القائمة لا تقوم إلا على الحاجة لاسترداد تكاليف بناء السدود ونظم التوصيل على سبيل المثال، في حين تنظر إلى المياه كمورد طبيعي - غير محدود - مجاني.

٥٠ - وتستخدم كولومبيا، منذ عدة سنوات، آلية مالية لإدارة مستجمعات المياه وكهربة المناطق الريفية في المرتفعات على أساس ضريبة خاصة قدرها ٤ في المائة (تغيرت الآن لتصبح ٦ في المائة) على إجمالي مبيعات الكهرباء المائية.

٥١ - وعلى الصعيد الوطني، هناك حاجة الى إلقاء نظرة جديدة ثاقبة على التدفق العام للموارد والخدمات من المناطق الجبلية وإليها، بما في ذلك المياه، ومنتجات الغابات والمراعي، واليد العاملة، والخدمات الحكومية، والتعريفات المائية الجديدة أو المنقحة، والضرائب على الغابات والتعدين، وحقوق الرعي وإيجارها وتسويق الأعشاب الطبية وغيرها من منتجات الغابات غير الخشبية، ورسوم الدخول الى الحدائق العامة الوطنية، وتراخيص العمليات السياحية تعد جميعا مصادر محتملة للحصول على إيرادات تستخدم في العمل الإنمائي لفائدة المجتمعات المحلية الجبلية، وتمكن بدورها هذه المجتمعات من الاستثمار في المساكن والاتصالات والطرقات والتعليم والتغذية عوضا عن تلقيها كصدقات من الحكومة.

٥٢ - ويمكن أن تستفيد المناطق الجبلية، وهي في بعض الحالات بصدد الاستفادة من برامج ممولة من مرفق البيئة العالمية. إلا أن المرفق ليس موجها في الوقت الحاضر نحو تنمية المناطق الجبلية في حد ذاتها، رغم أن الاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي هامة فيما يتصل بالمناطق الجبلية. كما أن الفئات الأخرى المؤهلة للحصول على تمويل من المرفق، مثل المياه الدولية وتدهور الأرض غالبا ما تكون ذات صلة أيضا بالمناطق الجبلية. وينبغي زيادة التفكير في إمكانية تمويل الجوانب ذات الصلة من برامج تنمية المناطق الجبلية من قبل المرفق أو غيره من الآليات المالية.

٥٣ - وفيما يتصل ببناء القدرات في القرن ٢١ (وهو البرنامج الخاص التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدرات البلدان على تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية)، فإن هناك حاجة ملحة الى خلق أو تعزيز قدرات إقليمية ووطنية لتحديد ووضع برامج للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

٥٤ - وتعد خدمات الدعم التقني على مستوى البرامج (خدمات الدعم التقني - ١) وهي آلية مالية جديدة لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل الدعم التقني الذي تقدمه الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، آلية يمكن أن تكون مفيدة في وضع برامج لتنمية المناطق الجبلية. وقد كان مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال خدمات الدعم التقني - ١ في فييت نام يتعلق بإدارة مستجمعات المياه والأقليات الاثنية، مفيدا في تحسين عملية تصميم مشاريع إدارة مستجمعات المياه القائمة على المشاركة.

٥٥ - وهناك حاجة فعلية مستعجلة، سواء كان ذلك فيما يتصل بالمرفق، أو كجزء من برنامج العمل للغابات المدارية، أو بناء القدرات في القرن ٢١، على سبيل المثال، الى تحديد وخلق مرافق مالية خاصة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية. ولا تنطوي احتياجات التمويل المذكورة بالضرورة على مبالغ ضخمة من التمويل ولكن ينبغي أن تكون طويلة الأجل ويمكن الاعتماد عليها وتتسم بالمرونة. وكما يتبين من هذا

التقرير، فإن للعديد من المنظمات الدولية والوطنية برامج في المناطق الجبلية، وفي الواقع ينفق حاليا مبلغ كبير من المال على أنشطة تشمل المناطق الجبلية. والمطلوب على ما يبدو هو اعتماد نهج أكثر تماسكا للاستثمار في المناطق الجبلية؛ وخلاصة القول إنه ينبغي تكميل البرامج التي تشمل مناطق جبلية "ببرامج جبلية".

٥٦ - ويقترح، كنقطة انطلاق، إنشاء واحد أو أكثر من "المرافق الجبلية" تكون في شكل منح صغيرة أو صناديق استئمانية متعددة الجهات المانحة، على سبيل المثال. ومن شأن هذا أن يمكّن البلدان النامية الجبلية من تحديد العمل المطلوب في إطار "برنامج عمل إنمائي وطني للمناطق الجبلية" والتماس الدعم الدولي لتنفيذ ذلك البرنامج. وستكون هناك حاجة في المستقبل القريب الى زيادة التمويل الدولي من أجل إنشاء مشاريع نموذجية في إطار تلك البرامج الوطنية، والزيادة على نحو هام في الدعم المقدم للبحوث التطبيقية والتنفيذية في المناطق الجبلية وإقامة الشبكات الوطنية والدولية والاتصالات، وتبادل الخبرات، وما شابه ذلك. ويمكن خلق التزامات طويلة الأجل عن طريق وضع ميثاق غير ملزم قانونيا للمناطق الجبلية والتفاوض بشأنه، وعن طريق الاتفاقيات الإقليمية أو دون الإقليمية للمناطق الجبلية.

٢ - التكنولوجيا

٥٧ - استفادت المناطق الجبلية من إعداد وتنفيذ مخططات كبرى وطنية للغابات أو خطط عمل وطنية للغابات في إطار برنامج العمل للغابات المدارية، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو، وخطط العمل الوطنية للبيئة، والبرنامج الدولي لصون واصلاح الأراضي الأفريقية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، على سبيل المثال. ولكن، فإن المناطق الجبلية، بدون تركيز محدد على القضايا الجبلية، غالبا ما تجد نفسها في مؤخرة الطابور عندما يبدأ تنفيذ البرامج، مع احتمال استثناء أنشطة الغابات، وذلك بسبب صعوبة الوصول الى تلك المناطق، وانعدام المعلومات الأساسية (عمليات مسح التربة، والبارامترات الاجتماعية - الاقتصادية)، والحاجة الى حلول شاملة محلية تقوم على أساس عملية مشاركة متأنية.

٥٨ - وتشمل مصادر المعلومات المتاحة عن التكنولوجيات المناسبة لتشجيع التنمية المستدامة للمناطق الجبلية مكتبات وقواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، والمركز الدولي للبطاطس، وغيرها من مراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة. والمعلومات الموجودة متاحة للبلدان النامية ولكنها لا تنشر بها على نطاق واسع.

٥٩ - وما زال بناء الطرقات في المناطق الجبلية غير مرضي من الناحية النوعية في معظم البلدان رغم الاعتراف بأنه يمثل مشكلة بيئية رئيسية. والفرق بين معايير بناء الطرقات الجبلية في البلدان الصناعية ومعايير البناء في البلدان النامية أكبر مما يتوقع بناء على الفروق في التكاليف. ومما يزيد الطين بلة أن الطرقات الجبلية الرديئة البناء تتطلب عادة تكاليف صيانة أكبر، وغالبا ما تكون مضرة بيئيا وحتى ثقافيا.

٦٠ - والتعدين في المناطق الجبلية، وإن كان مصدرا محتملا هاما للحصول على إيرادات، فإن له ماضيا أليما من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية. فالمجتمعات المحلية الجبلية لا تتوفر لديها، في كثير من الأحيان، القدرات المالية والتقنية اللازمة لبدء عمليات التعدين وإدارتها، ومع ذلك فإنها تعاني، كيد عاملة، من الآثار الصحية الضارة الناجمة عن ظروف عمل خطرة وكذلك من نتائج التقلبات الشديدة في الطلب على الفلزات والمعادن وأسعارها في السوق العالمية. وهناك حاجة الى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات: ضمان حصول السكان المحليين على حصة متزايدة من الضرائب المفروضة على التعدين؛ وزيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي والصحة لعمال المناجم؛ والتخفيف من حدة الآثار البيئية لعمليات التعدين.

٦١ - وتمثل التنمية الحضرية في المناطق الجبلية تحديات خاصة فيما يتعلق بتوفير المياه وتلوث الهواء ومجاري الصرف وتصريف النفايات الى غير ذلك. وقد يحتم ضيق المكان البناء على مواقع غير ثابتة، أو مناطق يتعين صونها لمستجمعات الإمدادات المائية، وتوجيه مياه الفيضانات. وقد يؤدي هذا بدوره الى زيادة الآثار الضارة لظواهر مثل الانزلاقات الأرضية وتدفقات الوحل، والفيضانات السريعة وفترات الجفاف الطويلة.

٦٢ - وقد طمس بناء السدود الحديثة والتطوير السريع لبرامج واسعة النطاق للري في اتجاه مجرى الأنهار، وهي عموما غير مناسبة للمناطق الجبلية، التكنولوجيات التقليدية للري في المناطق الجبلية. وهناك حاجة ملحة الى إعادة اكتشاف واستخدام التكنولوجيات التقليدية مثل تقنيات الري في منطقة الأنديز التي طورها الإنكا وحضارات جبلية في مناطق أخرى. والري في المناطق الجبلية، القائم على تكنولوجيات مناسبة محدودة النطاق أكثر استدامة عموما من برامج الري الواسعة النطاق في المناخات الحارة السفلية، مع الاستثناء المحتمل للأراضي الواطئة المروية بمياه الفيضانات في المناخات المتأثرة بالرياح الموسمية في آسيا.

٦٣ - وهناك تطور رئيسي في السياسة العامة الحكومية المتعلقة بالمجتمعات المحلية الجبلية يتمثل في زيادة فهم أهمية السيطرة المحلية على إدارة الموارد الطبيعية، وأمن الموارد، وخاصة حيازة الأراضي بوصفها الحافز الرئيسي للاستثمار في تكنولوجيات سليمة بيئيا وتحسين زراعة الأراضي. إلا أنه ما زال هناك الكثير ما ينبغي القيام به قبل أن يمكن استعادة الثقة الكاملة لسكان المناطق الجبلية بسبب السياسات الماضية القائمة على عمليات التأميم الكاسحة، والامتيازات المقدمة للغرباء مع سيطرة محدودة، والمواقف العقابية تجاه صغار المزارعين الذين يمارسون زراعة جوانب التلال.

٦٤ - ولا تزال السياحة في المناطق الجبلية أبعد من أن تحقق ما تستطيع الاسهام به في الاقتصادات الجبلية المحلية. وتوجد أمثلة ايجابية على ذلك في النمسا (تيرول) وإيطاليا (مقاطعة ترينتو المتمتعة بالحكم الذاتي) ومناطق جبلية أخرى كان للمنافع السياحية فيها أثر مباشر على اقتصادات الأسر المعيشية المحلية، وقضت عمليا على الفقر في هذه المناطق. وفي مناطق أخرى، تمخضت السياحة عن آثار اجتماعية وثقافية شديدة، فضلا عن آثارها الايكولوجية. فبوتان تسعى الى إبقاء السياحة في "حدود مأمونة"

ايكولوجيا وثقافيا، بالقيام بجملة أمور منها الحد من عدد الزوار. وفيما يتعلق بالبلدان النامية عموما، يجدر بالتذكير (أ) أن المناطق الجبلية لا تستفيد جميعها من السياحة - ولا يمكن بالتالي اعتبارها حلا متاحا لجميع المجتمعات المحلية الجبلية - (ب) تكون الآليات المؤسسية والمالية عادة غير كافية لضمان المشاركة المحلية في "الصناعة السياحية" في مجتمعاتها المحلية ومراقبتها.

٦٥ - ولئن كان صحيحا عموما أن التنمية، لكي تبلغ درجة من الاستدامة، لا بد من أن تلقي نظرة جديدة ومتأنية على الثقافات والممارسات والمهارات التقليدية، ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على النظم الايكولوجية والثقافات الجبلية. وترتكز جاذبية السياحة الجبلية أساسا على جانبين: المنظر الطبيعي الجبلي، وثقافة السكان، والمعرفة الثقافية لسكان الجبال تشمل الهندسة (بناء البيوت والمسالك والجسور والمصطبات وقنوات الري وشبكات جمع المياه وتوزيعها)؛ وتربية المواشي (الأغنام والماعز والإبل وحيوانات الياك واللاما، ومنتجاتها بما فيها الألبسة والسجاد والجبن)، والملابس والرقصات والأهازيج التقليدية والأدوات الموسيقية التقليدية؛ وقواعد ونظم الإدارة المحلية وتوزيع الأرض والمياه؛ والأدوية التقليدية، والأعشاب الطبية، ومنتجات الغابات والمراعي، ومنها مصادر الغذاء (الفطر وثمر العليق والجذور والأوراق والنباتات الدرنية). ويجب أن ترتكز التنمية المستدامة للنظم الايكولوجية الجبلية على هذه المعرفة مع مراعاة ثلاثة جوانب هي: غنى الثقافات الجبلية التقليدية المتراكمة، والمعدل الذي تتلاشى به هذه المعرفة، والحاجة الى تطبيق أحدث التكنولوجيات (في مجال الاتصال والهندسة الجبلية والطاقة ووضع خرائط المخاطر ونظم الإنذار المبكر، وإدارة الموارد المحلية والإدارة المحلية) لتمكين المجتمعات المحلية الجبلية من القيام "بقفزة الى الأمام"، بتطبيقها للتكنولوجيا الحديثة مع الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الثقافة التقليدية بحالتها الأصلية.

٦٦ - وقد أحرز بعض التقدم في الأمور المذكورة أعلاه. فالحكومات والوكالات الإنمائية يتزايد وعيها بأن العوامل المقيدة للتنمية الجبلية المستدامة لا تقتصر فقط على انعدام "المساعدة" (التقنية أو الطبية أو الغذائية)، بل أيضا انعدام "التمكين" (سند ملكية الأراضي، والحكم الذاتي المحلي، وتوليد الدخل). ولم تكتف بعض الحكومات بإعادة سندات ملكية الأراضي الى المجتمعات الجبلية الأصلية بل دفعت التعويض عن الأضرار السالفة (قضية شعب "زوني" في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا).

٦٧ - وقد شهدت السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من التعاون الجديد في مجال الأبحاث شمل ترتيبات تعاونية بين المؤسسات الدولية ومنظمات البحوث المحلية. ومن الأمثلة على ذلك اتحاد البحث والتطوير في الإقليم الايكولوجي للأنديز. وتشمل الأمثلة الأخرى استخدام متطوعي معهد الرصد العالمي في بحوث الايكولوجيا الجبلية في أوروبا الشرقية؛ والعمل الذي قام به معهد الجبال في بوليفيا وبيرو والصين ونيبال؛ والتعاون بين جامعة الأمم المتحدة والجمعية الدولية للجبال وإنشاء وتعزيز الجمعيات الإقليمية للجبال؛ وعلى الجانب الحكومي الدولي، فإن من شأن إنشاء المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، والقيام مؤخرا بإنشاء مركز الأبحاث الحرجية الدولية في بوغور، اندونيسيا، وبرنامج الهضاب الأفريقية التابع للمركز الدولي

للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية، والتأكيد بصفة خاصة على الجبال في برامج المركز الدولي للبطاطس، أن يفتح إمكانيات جديدة لدعم البحوث المحلية المتعلقة بالجبال.

دال - التطورات والخبرات الأخيرة في مجال التعاون الدولي

١ - العمليات الحكومية الدولية

٦٨ - وتقوم عدة بلدان أوروبية بعملية تنقيح لقوانينها ونظمها الخاصة بالغابات، لا سيما ما يتعلق منها بالغابات الجبلية. فقد أصدر مؤتمر ستراسبورغ الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا (١٩٩٠)، قرارا يتعلق "بتكييف إدارة الغابات الجبلية لتتمشى مع الظروف البيئية الجديدة". وقد أنشئت آلية مؤسسية دائمة لمتابعة هذا القرار، بتنسيق من البرتغال، في إطار الفريق العامل المعني بإدارة مستجمعات المياه الجبلية والتابع للجنة الأوروبية للحراجة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وهذا الفريق العامل الذي مضى على تأسيسه ٤٢ سنة والمتمتع بولاية واسعة للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية في أوروبا، قادر على أن يصبح أداة إقليمية مفيدة في شتى جوانب الفصل ١٣ أيضا.

٦٩ - وتم التفاوض على اتفاقية جبال الألب، بما فيها بروتوكول متعلق بالغابات الجبلية ويجري التصديق عليها الآن من جانب ألمانيا وإيطاليا وسلوفينيا وسويسرا وفرنسا ولختنشتاين وموناكو والنمسا والاتحاد الأوروبي. ويعمل الاتحاد الأوروبي على إعداد "ميثاق أوروبي للمناطق الجبلية".

٧٠ - وستجري خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ سلسلة من المشاورات الحكومية الدولية الإقليمية لمتابعة الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (روما، آذار/مارس ١٩٩٤) على نحو ما أوصى به الاجتماع المخصص الأول المشترك بين الوكالات. ونظم المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية الضعيفة في آسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وسينظم المركز الدولي للبطاطس الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/ابريل ١٩٩٥. وقد حدد مؤقتا موعد انعقاد الاجتماع الإقليمي لأفريقيا في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

٢ - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٧١ - تشترك عموما الوكالات والمنظمات التي حضرت الاجتماع المخصص الأول المشترك بين الوكالات في مسألة واحدة هي أن لديها جميعا أنشطة هامة في المناطق الجبلية دون أن يكون لديها برنامج خاص بالجبال. ويصدق هذا بصفة خاصة على مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، باستثناء جامعة الأمم المتحدة، كما يصدق هذا على منظمة غير حكومية هي الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية. والمنظمات التي ترتكز

على الجبال هي تلك المنظمات التي أنشئت خصيصا لمعالجة مسائل الجبال. وتشمل المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال والمركز الدولي للبطاطس ومنظمات غير حكومية من قبيل الجمعية الدولية للجبال ومعهد الجبال. ومن المؤسسات التي تهتم كثيرا بالجبال، والتي لم تحضر الاجتماع المشترك بين الوكالات الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (ولديه "مبادرة متعلقة بالجبال" منذ ١٩٩١)، ومركز بحوث التنمية الدولية، والأكاديمية الدولية للبيئة والمصارف الإنمائية الإقليمية الدولية، والرابطات الإقليمية للجبال، والمركز الدولي للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٢ - وقد اتفقت المنظمات التي حضرت الاجتماع المشترك بين الوكالات على إنشاء "شبكة بريد الكتروني للجبال" على نحو ما دعت إليه لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. ووسع نطاق هذه الشبكة لتشكل مجموعة أكمل تضم المنظمات الدولية المعنية بمتابعة الفصل ١٣.

٧٣ - واستنادا الى توصيات الاجتماع المشترك بين الوكالات قام معهد الجبال بعقد حلقة العمل التخطيطية للمنظمات غير الحكومية بشأن برنامج الجبال، وذلك في فيرجينيا الغربية، بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٧٤ - وأنشأت منظمة الفاو لجنة توجيهية معنية بالبيئة والتنمية المستدامة للقيام، في جملة أمور، بتنسيق متابعة فصول وأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وهي المتابعة التي تعتبر منظمة الفاو المسؤولة عنها بصفتها "مدير مهامها". وبخصوص الفصل ١٣، حدد مركز تنسيق في إدارة الحراجة وأنشئ فريق معني بالجبال مشترك بين الإدارات بمشاركة تسع شعب بالإضافة الى إدارة الحراجة.

٧٥ - وكان أول إجراء اتخذته منظمة الأغذية والزراعة وهي تضطلع بدورها كمدير للمهام، هو عقد أول اجتماع مخصص مشترك بين الوكالات تناول الفصل ١٣، (روما، ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤). وحضر الاجتماع ممثلو ١٣ وكالة ومنظمة غير حكومية[٧]. ووافق الاجتماع على أنه سيكون من الضروري بذل جهود خاصة لنقل مسألة النظم الايكولوجية الهشة للجبال و "برنامج الجبال" على رأس خطط التنمية الدولية والوطنية. ولوحظ أيضا أنه لم تخصص موارد متوفرة بسهولة أو إضافية لـ "الإجراءات الفورية" على النحو المطلوب في الفصل ١٣. ولذلك اقترح الاجتماع القيام بمجموعة من الأنشطة ترمي إلى زيادة الوعي ونقل المسائل المتعلقة بالجبال على رأس خطة التنمية الدولية. وطُلب إلى منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها مديرا للمهام، أن تلتمس دعم الجهات المانحة للمشاورات التحضيرية في اللجنة التوجيهية، وكذلك مجموعة من حلقات العمل الإقليمية المفضية إلى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للجبال في أواخر عام ١٩٩٥ أو أوائل عام ١٩٩٦ (اقترحت منظمة الأغذية والزراعة الآن عقده في عام ١٩٩٧). وجرى تشجيع المنظمات غير الحكومية على إقامة آليات تعاونية فيما بينها لمواصلة تطوير الفصل ١٣ وتقديم مقترحات الى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة، في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٧٦ - وترد أدناه أمثلة عن الإجراءات الماضية والجارية التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية في مجالات الجبال.

٧٧ - في إطار مجموعة الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، جرى اختيار المركز الدولي للبطاطس لتنسيق أعمال متابعة الفصل ١٣. وتم تشكيل اتحاد البحث والتطوير في الاقليم الايكولوجي للأنديز، وهو اتحاد للبحوث قائم على المشاركة بهدف تحديد وتشجيع وتنفيذ ورصد الأنشطة التعاونية، بما في ذلك مهام التدريب والإعلام. وتعتبر شبكة "إنفو انديا" شبكة للاتصال وتبادل المعلومات تابعة لاتحاد البحث والتطوير في الاقليم الايكولوجي للأنديز وتصل إلى ٠٠٠ ٧٠ شخص في جميع أنحاء العالم.

٧٨ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الى عدد كبير من البلدان الجبلية بتوفير المشورة في مجال السياسة العامة، والمساعدة والتدريب في المجال التقني. وهذا يشمل برنامجا عن مشاركة السكان، مع العناية بوجه خاص بدور المرأة. وقد استحدثت منهجيات متطورة - مثلا لمواءمة المحاصيل مع الأوضاع الايكولوجية المختلفة ومعالجة الكميات الضخمة من البيانات المتعلقة بالتربة والمناخ والنباتات في المناطق الجبلية. ويجري وضع نهج قائمة على المشاركة في مجال صون التربة وإصلاح الأراضي، والحراجة المجتمعية، وإدارة مستجمعات المياه وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بصون المرتفعات وتنميتها في المناطق الجبلية. وقامت شعبة الخدمات الزراعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى جانب المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال بتنظيم حلقة عمل دولية عن تطور نظم زراعة التلال والجبال: آثار سياسة التنمية المستدامة، عقدت في نيبال، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وسينظم اجتماع مماثل في اكوادور في عام ١٩٩٥ بالتعاون مع المركز الدولي للبطاطس. وقد أقامت منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها مديرا للمهام فيما يتعلق بالفصل ١٣، مركز تنسيق في إدارة الأحراج التابعة لها وأنشأت فريقا عاملا مشتركا بين الإدارات. وعملا بتوصيات الاجتماع الأول المخصص المشترك بين الوكالات، دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة المانحين إلى تقديم الدعم إلى المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية، المقترح عقده في عام ١٩٩٧.

٧٩ - وأخذ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يشارك في القضايا المتعلقة بالجبال، حاليا عن طريق المشاريع التي تتناول إدارة الموارد المائية، والتخفيف من حدة كوارث الفيضانات. ومن المزمع إصدار منشور عن "قضايا المستوطنات البشرية في ميدان التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.

٨٠ - ويشرع حاليا المركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية في المبادرة الايكولوجية الإقليمية للمرتفعات الافريقية، التي يتمثل هدفها بوجه عام في مساعدة المجتمعات المحلية في المرتفعات الكثيفة السكان والكثيفة الزراعة في شرق ووسط افريقيا، من أجل تخفيف حدة الفقر والمشاكل الاجتماعية والبيئية ذات الصلة. ويشترك في هذا المشروع حوالي عشرة معاهد وطنية ودولية للبحوث بما في ذلك المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح (ومقره في المكسيك)، والمركز الدولي للبطاطس (ومقره في بيرو)، والمعهد الدولي

لبحوث المحاصيل في المناطق المدارية شبه القاحلة (ومقره في الهند) والمركز الدولي للماشية في افريقيا (ومقره في اثيوبيا).

٨١ - وقد كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة مهتما بالمناطق الجبلية بوجه خاص منذ عام ١٩٨٥ من خلال البرنامج المتعلق بإدارة الاقليم الايكولوجي للأنديز، وحلقات العمل الإقليمية المتعلقة بالمناطق الجبلية. وسيسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجه خاص في الفصل ١٣، المجال البرنامجي ألف، الهدف (ب) "إنشاء قاعدة بيانات ونظم للمعلومات والحفاظ عليها من أجل تسهيل التقييم الإداري والبيئي المتكامل للنظم الايكولوجية الجبلية". وأسهم البرنامج في حلقة العمل التخطيطية للمنظمات غير الحكومية لخطة بشأن برنامج عمل المناطق الجبلية في تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي المؤتمر الاقليمي المعني بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية الضعيفة في آسيا الذي نظمه المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وسيسهم في مؤتمر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المقرر عقده في شباط/فبراير ١٩٩٥، والاجتماعات الدولية الأخرى المعنية بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ويجري وضع منشور في مجموعة المبادئ التوجيهية للإدارة البيئية "الإدارة المتكاملة للنظم الايكولوجية للمناطق الجبلية" في صورته النهائية.

٨٢ - وأسهمت اليونسكو في أنشطة مجموعة "برنامج العمل للمناطق الجبلية" عن طريق مساهمة قدمتها ألمانيا في شكل صندوق استئماني. ويجري الاضطلاع في المقام الأول بالأنشطة في ميدان التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (يوجد أكثر من ٤٠ في المائة من جميع احتياطيات المحيط الحيوي المسلم بها في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في المناطق الجبلية)؛ والبرنامج المائي الدولي، الذي يتناول على وجه التحديد مياه المناطق الجبلية؛ وبرامج العلوم الأرضية مثل برنامج الارتباط الجيولوجي الدولي، الذي يركز على العوامل الجيولوجية المسيطرة على البيئة العالمية، والبرامج المتصلة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، التي تتناول على سبيل المثال، ضعف المناطق المعرضة للانزلاقات الأرضية باستخدام تكنولوجيات مناسبة مثل الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية. وقد نشرت خلاصة وافية عن بحوث برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في جبال أوروبا الغربية والشرقية (بما في ذلك الاتحاد السوفياتي السابق) في الربع الثالث من عام ١٩٩٤. ويجري إعداد خلاصة وافية مماثلة عن الجبال المدارية.

٨٣ - ولليونيسيف تمثيل ونشاط في كثير من البلدان الجبلية سيما وأن سكان الجبال يعتبرون من بين أضعف السكان، ويتسمون، بارتفاع معدل وفيات الأطفال. ويجري إعداد دراسة عن "الأطفال والفقر في المناطق الجبلية". وكمتابعة لجدول أعمال القرن ٢١، اعتمد رسميا المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ١٩٩٣ سياسة لادماج الرعاية البيئية الأولية في جميع البرامج التي تتلقى مساعدة من اليونيسيف. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والمناطق المجهدة والضعيفة ايكولوجيا، ويتعين بذل جهود أكبر للوصول إلى أفقر الفئات، التي تضررت معيشتها بصورة خطيرة من جراء تدهور الموارد.

٨٤ - وبدأ في عام ١٩٧٨ برنامج الجبال الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة تحت عنوان "المشروع المتعلق بالنظم التفاعلية للمرتفعات - المنخفضات" الذي أعيدت تسميته بعد ذلك ليصبح "ايكولوجيا الجبال والتنمية المستدامة"، وتتمثل أهدافه في تدريب الباحثين وإجراء بحوث علمية وتطبيقية، ونشر النتائج، وإقامة شبكة دولية للمناطق الجبلية. وكانت جامعة الأمم المتحدة شريكا رئيسيا، إلى جانب الجمعية الدولية للجبال والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال وغيرهما في إعداد ونشر المنشورين الرئيسيين المتعلقين بالجبال استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أي "حالة الجبال في العالم - تقرير عالمي"، و "نداء من أجل الجبال".

٨٥ - وتضمنت بحوث الجبال التي بدأتها جامعة الأمم المتحدة دراسات ميدانية واسعة النطاق في جبال الهيملايا، وتايلند، وجنوب غرب الصين، والأنديز، واثيوبيا، وكينيا. وتضمن هذا العمل إجراء دراسات عن الأخطار الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان فيما يتعلق بالجبال، وأثرها على الإنسان، والتصورات البيئية للإنسان. وقد أسهم أيضا كل مشروع فرعي في تدريب الباحثين من الشباب في البلدان المضيفة. وتتسم بالأهمية على وجه الخصوص مجموعة التحديات التي تواجهها الحكمة البيئية التقليدية والإصرار على احترام الذكاء البيئي الفطري لمزارع الكفاف. وقد أدى هذا، بوجه خاص، إلى وجود اختلاف أعمق في فهم العلاقة بين قيام مزارعي الكفاف بإزالة الأحراج في المناطق الجبلية (ولا سيما في جبال الهيملايا) والدمار الذي لحق بالسهول في اتجاه مصبات الأنهار (ولا سيما وادي نهر الغانج في الهند وبنغلاديش). وقد تدعم هذا العمل بسلسلة طويلة من المؤتمرات والبرامج التدريبية الإقليمية والدولية، وبنشر أعمالها في مجلة جامعة الأمم المتحدة "البحث والتطوير في المناطق الجبلية" وبأشكال أخرى. وقد مكن هذا جامعة الأمم المتحدة، إلى جانب الجمعية الدولية للجبال، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، وغيرهما، بتمويل من المنظمة السويسرية للتعاون الإنمائي، من صياغة "برنامج العمل للمناطق الجبلية لعام ١٩٩٢" وبذلك تقوم بدور رئيسي لضمان إنجاز الفصل ١٣ كجزء من جدول أعمال القرن ٢١. ويتضمن النشاط الجاري الرئيسي إجراء دراسة هامة لقطاع مستعرض لجبال آسيا الوسطى بما في ذلك جبال باميـر - تاجيكستان - قره كورم - الهيملايا - هضبة التبت - جبال هنغدوان. ويرتبط هذا بالأعمال التي يضطلع بها البرنامجان الألمانيان الرئيسيان، والمركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ومؤسسة فورد، واليونيسيف.

٨٦ - ويقدم البنك الدولي القروض إلى الحكومات للاضطلاع بحوالي ٥٠ مشروعا في المناطق الجبلية على وجه التحديد وبعضها يستخدم نهجا على درجة عالية من الابتكار. وقد تحددت ثلاث مجالات تحد رئيسية: التسليم بالجبال بوصفها نظما ايكولوجية؛ الثقافة في مجال النظم الايكولوجية للمناطق الجبلية؛ والتمويل والدعم لاتخاذ إجراءات.

٣ - المنظمات خارج منظومة الأمم المتحدة

٨٧ - تأكد دور المنظمات غير الحكومية في متابعة الفصل ١٣ في أول اجتماع مخصص مشترك بين الوكالات، حيث أوصى بأن تبدأ المنظمات غير الحكومية عملية تشاور بشأن "برنامج العمل للمناطق الجبلية"

وتقدم مقترحات الى لجنة التنمية المستدامة. واستجابة لهذه التوصية، عقد معهد الجبال حلقة عمل المنظمات غير الحكومية بشأن برنامج العمل للمناطق الجبلية في فرجينيا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، حيث وضعت خطط تفصيلية لمؤتمر عالمي للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن متابعة الفصل ١٣، يعقد في ليما، بيرو، في شباط/فبراير ١٩٩٥ في موعد يسمح له بتقديم مقترحات للدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/ابريل ١٩٩٥. وخلصت أيضا حلقة العمل الى أن المنظمات غير الحكومية ستتعاون مع الحكومات في تنفيذ الفصل ١٣ بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٨٨ - وفي ضوء ما أبدته المنظمات غير الحكومية الدولية من اهتمام والتزام بناء، فإن من المتوقع أن تشترك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية اشتراكا مباشرا في متابعة الفصل ١٣. وسيزداد اشتراكها أهمية حالما ينتقل تنفيذ القرارات المتصلة بهذا الفصل من قاعة الاجتماعات الى الميدان.

٨٩ - المركز الدولي للبيئة في جبال الألب هو منظمة دولية مستقلة تشكل منذ عام ١٩٨٧ أساسا علميا دائما للبحوث والإدارة والاجراءات المتعلقة بالسياسات فيما يتعلق بالمسائل البيئية وغيرها، وذلك في المناطق الجبلية لأوروبا، بما فيها المناطق الجبلية في أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي.

٩٠ - المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال له قدرة كامنة للاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ الفصل ١٣. وله تركيز اقليمي قوي (منطقة جبال كوش والهملايا الهندية) أما منطلقه النظري فعالمي. وتوجد درجة عالية من التوافق بين أنشطة المركز وجدول أعمال القرن ٢١. وقد قام المركز بتعجيل خطى عملية تعزيز التعاون في مجالات عديدة مختلفة لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ففي عام ١٩٩٤ وحده عقدت ١٠ حلقات عمل وحلقات دراسية اشترك فيها علماء وعاملون إنمائيون من البلدان الثمانية الأعضاء في المركز وحددوا مسائل رئيسية تعتبر محل الاهتمام المشترك، وموضوعا للدراسات الافرادية والمبادئ التوجيهية والكتيبات، وأجريت فضلا عن ذلك بحوث في المزارع ومواقع العروض الايضاحية في ستة بلدان من بلدان منطقة جبال كوش والهملايا الهندية. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المركز، عقد المركز ندوة دولية حول البيئة والتنمية في المناطق الجبلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٩١ - الجمعية الدولية للجبال اضطلعت بدور رئيسي داخل الفريق المعني بـ "برنامج عمل للمناطق الجبلية" وهو فريق يقوم بالترويج لقضية المناطق الجبلية، وفي ادراج الفصل المخصص للجبال في جدول أعمال القرن ٢١. وقد تمخض قدر كبير من المعرفة والايضاحات الحالية أثناء مناقشة مسألة الجبال خلال بحث ترتيبات المشاركة المبرمة بين الجمعية الدولية للجبال وجامعة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، واليونسكو والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية. ويمكن استخدام مجلة البحث والتنمية في المناطق الجبلية والرسالة الاخبارية للشبكة الدولية للجبال، اللتين تصدرهما الجمعية، كأساس لشبكات الفصل ١٣. ورئيس الجمعية هو الرئيس الحالي للجنة البيئة الجيولوجية للجبال التابعة للاتحاد الجغرافي الدولي. وتشمل الأنشطة الجارية للجمعية، الاشتراك في مشروع نموذجي للبحث تقوم به أكاديمية

يونان للعلوم الاجتماعية في يونان (الصين) بدعم من مؤسسة فورد، وبالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة في توفير الدعم اللازم لإنشاء وتطوير روابط جبلية اقليمية: رابطة الجبال الأفريقية؛ رابطة جبال منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ؛ ورابطة جبال الانديز وأمريكا اللاتينية.

٩٢ - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يشترك في دعم المبادرات الدولية المتعلقة بالجبال، بما فيها حماية المناطق الجبلية بإنشاء منتزهات وطنية ومنشآت أخرى من المناطق المحمية. ولدى الاتحاد منذ عام ١٩٩١ نائب رئيس للجبال في لجنته المعنية بالمنتزهات الوطنية والمناطق المحمية (يغطي شبكة مؤلفة من ١٨٠ مديرا وباحثا) وموظف غير متفرغ يضطلع بمسؤوليات تتعلق بالجبال. وتشمل أنشطة الاتحاد توفير الدعم لإنشاء منتزه كارل كورم الوطني في باكستان، وتقييم عدد من أهم المنتزهات الجبلية في العالم لإدراجها في قائمة الإرث العالمي لليونسكو. ويبلغ العدد الإجمالي للمناطق الجبلية المحمية المدرجة في هذه القائمة الآن ٣١ منطقة.

٩٣ - معهد الجبال تركز برامجه على حفظ النظام الأيكولوجي، وإتاحة الفرص التعليمية والاقتصادية لسكان الجبال، والجبال "المقدسة"، وذلك عن طريق ممارسات تربط بين الثقافة والممارسات الادارية للموارد الطبيعية. وقد أنشئ المعهد منذ ٢٠ سنة. وتكمن أهم انجازاته في المجالات التالية: الدراسات الاستقصائية المرجعية وقواعد البيانات البيولوجية؛ والتكنولوجيا التطبيقية؛ وعمليات التفاعل بين الإنسان والأحياء البحرية؛ والزراعة الجبلية، والموارد الحراجية غير الخشبية، والصناعات الحرفية؛ والتدريب وبناء القدرات؛ وتطوير المؤسسات؛ والبحوث الثقافية وحفظ الثقافات، بما في ذلك التنقيب عن الآثار التاريخية؛ والشراكات الابتكارية. ونظم معهد الجبال حلقة عمل تخطيطية للمنظمات غير الحكومية بشأن "برنامج عمل للمناطق الجبلية" عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٤، ولاقت نجاحا كبيرا ووضعت الأسس اللازمة للمؤتمر العالمي للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٥.

ثالثا - الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بالتدابير التي تتخذ

ألف - الاستنتاجات

٩٤ - حظي الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (إدارة النظم الأيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال) بالاعتراف ليس من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية فحسب، بوصفه خطة العمل الأساسية لبرنامج العمل للمناطق الجبلية، بل من قبل مجموعة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالجبال.

٩٥ - وإن الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص للفصل ١٣، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٤ بدعوة من مدير المهام، منظمة الأغذية والزراعة، والحلقة التخطيطية للمنظمات غير الحكومية بشأن "برنامج العمل للمناطق الجبلية" التي دعا اليها معهد الجبال في تموز/يوليه ١٩٩٤، تمخض عن إنشاء شبكة مثمرة في مجال

التعاون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة للجبال. ويوجد إجماع على ضرورة إيجاد احتياجات سياسية واقتصادية لـ "دعاة جبليين" لتمكين سكان الجبال من إظهار قدراتهم التامة على الإسهام في التنمية المستدامة، مع التفهم التام لخصوصية قضايا المناطق الجبلية، على غرار ما تم بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة.

٩٦ - وبناء عليـــه، يشمل "برنامج العمل للمناطق الجبلية" الشروع في عملية للإعداد لبعض المبادرات، ولا سيما من خلال تنظيم مشاورات اقليمية، تفضي الى عقد مشاورة عالمية رئيسية حول التنمية المستدامة للجبال، مع وضع خطة عمل للمتابعة. ويقتضي الأمر تقديم الدعم من مانحين متعددين وتحديد البلد المضيف والبلدان الداعمة.

٩٧ - ومن أهم الصعوبات التي ووجهت حتى الآن عدم الاعتراف الكافي بأن المناطق الجبلية تتمتع بأهمية خاصة؛ لها مشاكل عامة لا تشاطرها اياها الأراضي المنخفضة، وتستحق بالتالي أن تولى اهتماما خاصا. كما أن هشاشة النظم الأيكولوجية الجبلية والآثار السلبية لتدهور هذه النظم الأيكولوجية على سكان الأراضي المنخفضة لا تحظى بتفهم تام. والدليل على ذلك هو انعدام البرامج الخاصة بالجبال لدى الوكالات، بل ويتجلى بقدر أكبر على المستوى الوطني حيث لا يزال من النادر أن تكون هنالك ادارات أو برامج أو تشريعات، تعالج على نحو شامل قضايا المناطق الجبلية. وفي الغالب الأعم تكون خدمات المناطق الجبلية وسكان الجبال مدرجة في "هامش" البرامج الوطنية العامة للتعليم والصحة والهياكل الأساسية، والسبب الرئيسي في ذلك أن تكاليف توفير هذه الخدمات بواقع الفرد في المناطق الجبلية النائية تفوق المتوسط الوطني، وبالتالي فإن الوكالات القطاعية تعتبرها "غير اقتصادية"، وثمة سبب آخر هو أن المجتمعات الجبلية تفتقر أحيانا كثيرة للنفوذ الاقتصادي والسياسي اللازم.

٩٨ - وينبغي منح اهتمام ذي أولوية لتمكين المرأة الجبلية من أداء دورها وانصافها وتحقيق المساواة لها بالاضافة الى تحسين خدمات تلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة، والصحة التناسلية والتغذية؛ والتعليم الموجه نحو سد الفجوات القائمة بين البنين والبنات والرجال والنساء فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة؛ وضمان وصول المرأة الى برامج التنمية ونقل التكنولوجيا.

٩٩ - ويجب أن تبدأ التنمية المستدامة للجبال، في مجالات عدة، بتغيير المواقف ازاء السكان الأصليين وبتغيير أسلوب معاملتهم؛ وينبغي الاعتراف بحقهم في الأراضي وكذلك بمعرفتهم بالأحوال المعيشية الخاصة في الجبال وبإدارة الموارد الطبيعية فيها؛ ويجب حمايتهم من الاستغلال من قبل صناعات التعدين، وتجار المخدرات، والجهات العاملة في مجال السياحة، وحركات حرب العصابات. وينبغي أيضا الاعتراف بدور الأطفال والشباب في التنمية المستدامة للجبال. فهم لن يرثوا مسؤولية العناية بالبيئة في المستقبل فحسب، بل يستطيعون أيضا أن يكونوا دعامة فعالة لمجهود اليوم. ويمكن تحقيق مصالحهم على أفضل وجه باتباع نهج يقوم على اشراكهم في كامل عملية وضع البرامج وخطط العمل.

١٠٠ - ويقتضي الأمر القاء نظرة جديدة وواقعية ازاء تدفق الموارد والخدمات من المناطق الجبلية واليها، بما في ذلك المياه، ومنتجات الغابات والمراعي، واليد العاملة، والخدمات الحكومية. ويعتبر فرض تعريفات جديدة أو تنقيح المفروضة منها على المياه، وعوائد ملكية الغابات والتعدين وحقوق وعقود استعمال المراعي، وتسويق الأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات غير الخشبية للغابات، وفرض رسوم دخول الى المنتزهات الوطنية، واصدار تراخيص للعمليات السياحية، كلها من موارد الدخل الممكنة للمجتمعات الجبلية، مما يمكن هذه المجتمعات بالتالي من الاستثمار في المساكن ووسائل الاتصال والطرق والتعليم والتغذية، بدلا من تلقي هذه الخدمات على سبيل الاحسان من قبل الحكومة. ومما يثير الاهتمام بصفة خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية الجبلية هو الاعتراف المتزايد بالقيمة الاقتصادية للمياه (فيما يتصل بذلك، انظر الفصل ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١، وورقات عن سياسات ادارة الموارد المائية من إعداد البنك الدولي).

١٠١ - وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق باستدامة التنمية في المناطق الجبلية؛ وأخذت الحكومات والوكالات الإنمائية تزداد وعيا بأن العوامل التي تحد من التنمية المستدامة للجبال لا تكمن فقط في انعدام "المساعدة" (التقنية أو الطبية أو الغذائية) بل في انعدام "وسائل التمكين" أيضا (سندات ملكية الأراضي، الاستقلال الذاتي، وتوليد الدخل). ويوجد ما يدعو الى دراسة الصلة بين الفصل ١٣ وغيره من فصول جدول أعمال القرن ٢١ وتحليل مدى امكانية ادماج شواغل المناطق الجبلية في إجراءات متابعة الفصول الأخرى. ومن الأهمية بذات القدر دراسة البرامج الجارية لمنظمات الأمم المتحدة بما فيها البنك الدولي ومراكز الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والوكالات المانحة للوقوف على مدى انعكاس أولويات المناطق الجبلية فيها.

باء - التدابير المقترحة

١٠٢ - تشمل المقترحات الرئيسية المتعلقة بالتدابير التي حددها قطاع كبير من المنظمات غير الحكومية الرئيسية، خمسة مجالات يعتبر التقدم فيها ضرورة ملحة، وهي: القضاء على الفقر؛ وإنشاء شبكة عالمية للمعلومات وقاعدة عالمية للبيانات؛ وتعزيز القدرات الوطنية؛ وزيادة الوعي من خلال الإعداد لمؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وعقد هذا المؤتمر؛ ووضع اتفاقات اقليمية أو دون اقليمية بشأن المناطق الجبلية والتفاوض على هذه الاتفاقات. وقد يستدعي الأمر وضع ميثاق عالمي بشأن المناطق الجبلية.

١٠٣ - وينبغي أن تقوم الحكومات بدراسة متوسط التكلفة السنوية الاجمالية التقديرية لتنفيذ أنشطة الفصل ١٣، التي أعدتها أمانة المؤتمر قبل انعقاده، وذلك لتخصيص موارد تكون في متناول اليد أو موارد اضافية لاتخاذ تدابير فورية، لا سيما الاجراءات الرامية الى القضاء على الفقر. وتجدر الإشارة الى أنه يوجد أصلا عدد من المنظمات الدولية والوطنية والمحلية التي عهد اليها بولايات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية ولكنها تعاني من نقص حاد في الموظفين والتمويل. ومن ثم فإن تزويد هذه المنظمات بالدعم المالي الذي يتناسب مع ولايتها المؤسسية وخبرتها الفنية وسجلها في الكفاءة سيكون له في الأجلين القصير والمتوسط أثر مباشر ويمكن قياسه.

١٠٤ - يلزم توفير الدعم لإنشاء شبكة عالمية للمعلومات وقاعدة عالمية للبيانات على النحو المبين في الفصل ١٣ من جدول أعمال الفصل ٢١، في المجال البرنامجي (ألف). (توليد وتعزيز المعارف عن بيئة النظم الأيكولوجية الجبلية وتنميتها المستدامة). وينبغي إنشاء أمانة صغيرة لهذا الغرض. والوكالة الرائدة المقترحة هي جامعة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والجمعية الدولية للجبال، ومعهد الجبال ووكالات أخرى. وستكون الشبكة وسيلة لربط المنظمات غير الحكومية والرابطات الاقليمية الجبلية، والباحثين والمعاهد الأكاديمية المعنية بالمناطق الجبلية، وسوف تؤدي الشبكة بالضرورة الى زيادة تفهم النظم الأيكولوجية الجبلية وخطوط تقسيم المياه وعمليات التطوير الثقافي لدى الجهات المعنية بصنع القرارات والجمهور العام. وستقوم هذه الشبكة أيضا بالترويج لأنشطة البحث والرصد على المستوى الشعبي. ومن شأن قواعد البيانات أن تساعد على إعداد الأطالس التي تسلط الضوء على الدور العالمي والاقليمي للنظم الأيكولوجية الجبلية. وسيوفر الدعم لدراسات التقييم والدراسات الاستقصائية، ولنظم المعلومات وقواعد البيانات والمعلومات الاقليمية المتعلقة بالجبال، ولوضع مبادئ توجيهية للعمل الاقليمي، ولرصد حالة البيئة والتنمية في المناطق الجبلية على الصعيد العالمي.

١٠٥ - يجب توفير الدعم لتوليد القدرات القطرية وصياغة برامج العمل الوطنية للمناطق الجبلية، وفقا للخطوط العريضة المنصوص عليها في الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ في المجال البرنامجي (باء) (تشجيع التنمية المتكاملة لمناطق تقسيم المياه واتاحة فرص بديلة لكسب العيش). سيلزم في بادئ الأمر وضع ترتيب لتقديم منح صغيرة مخصصة للمناطق الجبلية بغية مساعدة البلدان على وضع برامج للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية والشروع في تنفيذها. وينبغي النظر في إحلال اللامركزية في صنع القرارات وصياغة البرامج بحيث تتولى هذا الأمر الوحدات الإدارية. والوكالات الرائدة هي منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، والمانحون الثنائيون. ويمكن أن توفر الرعاية البيئية الأولية على أساس مناطق تقسيم المياه، الاطار النظري اللازم، كما يمكن اتخاذ منهجيات التخطيط والصياغة التي وضعها برنامج عمل حفظ الغابات المدارية، كنموذج لنهج تضافري، قطري، قائم على تعدد أصحاب المصلحة، والنهج التنظيمي والقائم على اشراك الجهات المعنية. وثمة حاجة ملحة الى زيادة التمويل للتخفيف من حدة الفقر لخطوة أولى نحو تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

١٠٦ - وقد ترغب لجنة التنمية المستدامة في حث البلدان والمنظمات المعنية على تشجيع المبادرات الرامية الى التوعية، بما في ذلك تنظيم مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ويلزم تحديد البلد المضيف والبلدان والوكالات الممولة. ويقترح عقد هذا المؤتمر في مطلع عام ١٩٩٧. ومن أجل الإعداد للمؤتمر ستنظم حلقات عمل اقليمية مشتركة بين الحكومات. وستضطلع المنظمات غير الحكومية بدور نشط في هذه العملية. وستكون أهداف المؤتمر الثلاثة الرئيسية هي (أ) تعبئة "جماعة مؤثرة" سياسيا واقتصاديا معنية بالمناطق الجبلية، على أن تكون قادرة على اقناع الحكومات والجهات المعنية بتقرير السياسة والتخطيط بالإسهام المحتمل للمناطق الجبلية في التنمية الوطنية والاقليمية (ب) تقديم الوثائق

المالية والتخطيطية اللازمة لإدماج التنمية الجبلية في الخطط والميزانيات الوطنية (ج) دراسة الخصائص البشرية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتميز بها المناطق الجبلية.

١٠٧ - يجب توفير الدعم اللازم لصياغة اتفاقيات اقليمية أو دون اقليمية بشأن المناطق الجبلية والتفاوض بشأنها وتطبيقها، وقد يستدعي الأمر وضع ميثاق عالمي بشأن المناطق الجبلية.

الحواشي

(١) "تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢"، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 وتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) يجب النظر الى مجموعتين رئيسيتين من البلدان الجبلية في هذا الصدد - البلدان التي يشكل فيها شعب الجبال والمناطق الجبلية أهم محور للتنمية (بوتان وليسوتو ونيبال واليمن). والبلدان التي يكون فيها شعب الجبال والمناطق الجبلية جزءا فقط من الساحة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية (اثيوبيا والصين والهند).

(٣) يشكل الأطفال والنساء في المناطق الجبلية الفقيرة أشد المجموعات حرمانا وضعفا من حيث الفقر وآثار تدهور البيئة. وتشير البيانات الاحصائية الى معدلات من أعلى معدلات وفيات الرضع والأمهات في المناطق الجبلية بالبلدان النامية.

(٤) هناك حالة استثنائية في شرق افريقيا والجنوب الافريقي، وبدرجة محدودة، في البلدان الجبلية الاستوائية الأخرى، بمعنى أن الأراضي المرتفعة، بسبب مناخها المؤاتي وتربتها الخصبة قد احتلها مزارعون أثرياء ومؤسسات زراعية. ومن بينها أراض مزروعة بالشاي والبن، وغابات ومزارع لأشجار الفاكهة ومزارع للماشية والأحياء البرية. ويبدو أن الاستدامة الطويلة الأجل للتنمية في هذه المناطق مرتبطة بالجوانب الاجتماعية السياسية أكثر من ارتباطها بالاعتبارات البيئية، وذلك لأن هذه المناطق هشة بصفة خاصة، ويمكن الإبقاء على تآكل التربة في حدود مقبولة. وتتمتع هذه الأراضي المرتفعة بإمكانات لتوفير مستويات عالية من الانتاج والدخل، والقيام بدور هام في الاقتصاد الوطني، شريطة توفر إمكانية الاحتفاظ بأنماط مقبولة سياسيا لملكية الأرض ومستويات مقبولة سياسيا للعمالة.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (A/CONF.171/13 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية...، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٨-١٣.

(٧) تشمل القائمة الكاملة للوكالات المشتركة حتى تاريخ الإبلاغ عن طريق "شبكة البريد الالكتروني للجبال" الى جانب مراكز التنسيق المحددة لمتابعة الفصل ١٣ ما يلي: منظمة العمل الدولية، اليونسكو، البنك الدولي، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيدو، الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، جامعة الأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، إدارة تنسيق السياسات والتنمية

الحواشي (تابع)

المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مصرف التنمية الافريقي، المركز الدولي للتنمية المستدامة للجبال، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحراجية، معهد الجبال، الجمعية الدولية للجبال، المركز الدولي للبطاطس/الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، المركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، المركز الدولي لبحوث التنمية، والرابطة الافريقية للجبال. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك عدد من الجامعات والمنظمات غير الحكومية الوطنية في حلقة العمل التخطيطية للمنظمات غير الحكومية بشأن برنامج الجبال التي عقدها معهد الجبال في تموز/يوليه ١٩٩٤، وشملت الأكاديمية الدولية للبيئة (جنيف)، ومعهد الرصد العالمي، ومكتب محافظ شعب زوني (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجامعة بيرن (سويسرا)، وجامعة شارلز في براغ (الجمهورية التشيكية)، وجامعة سان أندريس (لاباز، بوليفيا)، ومجلس الأرض (سان خوسيه، كوستاريكا)، والأكاديمية الصينية للعلوم، ورابطة جنوب شرق آسيا للجبال، وجامعة اكسفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، والصندوق الاستئماني للملك ماهندرا لصون الطبيعة (نيبال)، ومؤسسة بيرو لصون الطبيعة، ويشترك المركز الدولي لبيئة الألب بنشاط في التعاون العلمي الدولي في مجال القضايا البيئية في مناطق الجبال في أوروبا.

- - - - -